مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

نشرة أسبوعية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

عقيدة الوجوم: تنظيم "الدولة الإسلامية" في حالة الدفاع

الفوز بتحقيق السلام في العراق أكثر أهمية من الانتصار في المعركة

إمكانية انتصار قوات حرس حدود إقليم كردستان "البيشمركة" على تنظيم "الدولة الإسلامية داعش"

السنة الثالثة

العدد ((١٢٤))

الاثنين : ٢٥ / ٥ / ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- الإرهاب الداعشي يتغذى على نقاط ضعف الآخرين | ٣

مقالات استراتيجية

- عقيدة الهجوم: تنظيم "الدولة الإسلامية" في حالة الدفاع | ٤
- الفوز بتحقيق السلام في العراق أكثر أهمية من الانتصار في المعركة | ١٣
- إمكانية انتصار قوات حرس حدود إقليم كردستان "البيشمركة" على تنظيم "الدولة الإسلامية داعش" | ١٧

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

أ.م.د. حيدر حسين آل طعمة

م.م. حيدر رضا محمد

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي دشر

م.م. حوراء رشيد مهدي

هبة عباس محمد علي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

م.م. ضياء عماد عبد علي

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

العدد [١٢٤]

الإرهاب الداعشي يتغذى على نقاط ضعف الآخرين

ليس داعش قوة إرهابية لا تقهر، ولكن هذا التنظيم الإرهابي يستفيد من تفكك الجبهة الداخلية لأعدائه، وتقاطع مصالحهم الواضح، وعدم وجود التزام دولي وإقليمي صريح بالقضاء على هـذا التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين. عزيزي القارئ الكريم في هذا العدد من اصدار (**العراق في مراكز الأبحاث العالمية**) لازلنا نركز على الظاهرة الإرهابية الداعشية؛ لجعل صانع القـرار العراقي على بينـة واضحة بجوانبها المتعددة، ومسـاعدته على اتخاذ القرارات الصحيحة للقضاء عليها، لذا ستطالع ثلاثة مقالات مهمة: المقال الأول(**عقيـدة الهجوم: تنظيم "الدولة الإسـلامية" فـي حالة الدفاع**) للكاتب (**مايكل نايتس**) نشره(**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**) ويحاول كاتبه شرح الصورة الكبيرة لمحاربة داعش منطلقا من دراسـة ظروف انتصـار القوات الأمنيـة العراقية عليه في معارك عـدة ابرزها معركة تحرير تكريت، مبينا أن هذه الانتصارات تدل على إمكانية هزيمة هذا التنظيم متى ما تم الاعداد الجيد للمعركة، وتطرق الكاتب أيضا الـى نقاط قوة وضعف داعـش، خالصا الى الاعتقاد بأن مرحلة ما بعد داعش ستسـفر عن تحديات مهمة سـتواجه حكومة بغداد تتعلق بضرورة توفير قوات عسكرية كافية ومعدة جيدا لمسك الأرض والسيطرة على الاحزمة الريفية المحيطة بالمدن، وإعادة توطين النازحيـن، وتوفيـر الخدمات الضروريـة للناس.. فالنجاح في مجابهة هذه التحديات هو الضمانة القوية لعدم عودة داعش مرة أخرى.

المقال الثاني (**الفوز بتحقيق السـلام في العراق أكثر أهمية من الانتصار في المعركة**) للكاتبين (**منال عمر وسرهانك هماسيد**) نشرته (**مجلة السياسة الخارجية**) الأمريكية ويتطرق كاتباه أولا الى زيارة العبادي الى واشـنطن، مبينين مسألة مهمة ترتبط بما أسمياه فوبيا الالتـزام العالمي، التي عمقت مشـاكل العالم، بعدها ركـزا على متطلبات القضاء على داعش ، فوجدا ان ذلك لا يتـم الا بالتركيز على الحلـول طويلة الأجل للمشاكل التي سادت قبل ظهور داعش (نفور السنة، أزمة العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، الفسـاد، التدخل الإقليمي، البطالة..) والمشاكل التي جـاءت بعد ذلك (أزمـة النازحين، عجـز الموازنة الاتحادية، إعادة بناء الجيش ليشمل الجميع، وظاهرة عسـكرة المجتمع) ويعتقـد الكاتبـان ان علاج هذه المشاكل بشكل كامل لا تكفي لها ولاية رئاسية واحدة لأوباما والعبادي؛ لأن ذلك يحتاج الى وقت أطول.

المقـال الثالث (**إمكانية انتصـار قوات حرس حدود إقليم كردسـتان "البيشـمركة" على تنظيم "الدولة الإسـلامية داعش"**) للكاتب (**دنيس ناتالي**) نشرته (**مجلة الشـؤون الدوليـة**) الأمريكية ويتطرق كاتبه الى كثير من القضايا المرتبطة بالدور الكردي داخل العراق وخارجه، كالطموحات الكردية المعادية للعرب والمسـتفزة لهم في بعض مناطق العراق، والانقسام الداخلي للقيادة الكردية؛ بسبب تعدد الاولويات وتقاطع المصالح والتحالفات الإقليمية، وعدم استقرار العلاقة بين المركـز والاقليم، والمخاوف الإقليمية من تنامي الدور الكردي لاسـيما التركيـة. ليخلص الكاتب في نهاية مقاله الى التأكيد على أن هزيمة داعش ليسـت هـي الهدف في نهاية المطاف، بـل الهدف يجب أن يكون إيجاد الاستقرار الإقليمي على المدى البعيد.

العدد [١٢٤]

عقيدة الهجوم: تنظيم "الدولة الإسلامية" في حالة الدفاع

مايكل نايتس: زميل ليفر في معهد واشنطن. وقد عمل في كل محافظات العراق، بما في ذلك فترات كان خلالها ملحقاً مع قوات الأمن العراقية

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

٣٠ / نيسان / ٢٠١٥

تلخيص وعرض: م.م. ميثاق مناحي العيساوي

تُظهر معركة تكريت أن المعركتين القادمتين في الموصل والفلوجة ستكونان قاسيتين ولكن يمكن إحراز النصر فيهما إذا ما استُخدمت طريقة مناسبة في التخطيط وموارد كافية وقوة جوية غربية ودعم استخباراتي. الموصل أكبر بكثير من تكريت - حوالي ١٤٤ ميلاً مربعاً مقابل ثمانية أميال مربعة على التوالي - ولكن كما أظهرت المعركة في تكريت، ليست هناك ضرورة لأن تهاجم "قوات الأمن العراقية" المدينة كلها في آن واحد. فضلاً عن ذلك، ربما تكون تكريت أكبر بكثير من أن يتمكن تنظيم "داعش" من اتباع استراتيجية دفاع حصري بأعداده الصغيرة نسبياً. وستتمكن قوات التحالف من اختراق المدينة، إذ إن التغلغل في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" نادراً ما يعد المشكلة الفعلية. والعبرة الأساسية التي يمكن استخلاصها من الأشهر الستة الأخيرة، هي أن النجاح الفعلي لا يقاس باسترجاع مراكز المدن، فالانتصار الحقيقي يكمن في ترسيخ الاستقرار في المنطقة الدفاعية بأكملها، بما فيها الأحزمة الريفية.

مضى أكثر من ثمانية أشهر على اتخاذ تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش") مواقف دفاعية في العراق، وخسر فعلياً كل معركة خاضها. وقد أخذت المساحات الخاضعة لسيطرة التنظيم تنحسر ببطء ولكن بانتظام، بعد أن بلغت ذروتها في آب/أغسطس ٢٠١٤. واعتمدت قدرة التنظيم على بسط سيطرته على الأراضي إلى حد كبير (على مكامن الضعف لدى خصومه). وعندما خصصت "قوات الأمن العراقية" والبيشمركة الكردية الموارد لشن هجوم على التنظيم، استطاعت أن تقضي على دفاعاته، ولا سيما عندما كانت القوة الجوية الغربية وأجهزة استخباراتها وتخطيطها للعمليات جزءاً كبيراً من هذا المزيج.

سنستعين في هذا المقال بدراسة حالات من معارك جرت مؤخراً في شمال وسط العراق لإظهار أن تنظيم "داعش" يتّبع نمطاً عملياً دفاعياً مميزاً يشوبه عدد من نقاط الضعف التي يمكن استغلالها بينما يدرس التحالف الدولي شن هجمات جديدة في محافظة الأنبار والموصل. وفي نواح كثيرة، يشبه نمط الدفاع الذي يعتمده "داعش" ذلك الذي اتبعه الجيش الألماني بين عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥. فعلى المستوى التكتيكي، تُعد عناصره شديدة الخطورة وما تزال قادرة على تحقيق الانتصارات في الاشتباكات، ولكن على مستوى العمليات تفتقر إلى التماسك الاستراتيجي وتُظهر عجزاً مزمناً في الدفاع عن الأراضي التي تحت سيطرتها.

النمط العملياتي الذي يتّبعه تنظيم "داعش"

يعتمد النمط العملياتي الذي يتّبعه تنظيم "داعش" في العراق - على غرار كافة التنظيمات - على تركيبة التنظيم وهيكليته وآيديولوجيته وقيادته. وكما تُظهر بعض الدراسات، يبدو أن بعض المخططين الكفوئين حقاً، تولوا بفاعلية قيادة تنظيم "داعش" على المستوى الاستراتيجي، ولكن على مستوى العمليات يبدو أن هناك فرصة ضئيلة لقيام سيطرة مركزية. وبدلاً من ذلك، فإن العمليات العسكرية التي يقوم بها التنظيم أصبحت تدريجياً أكثر تفككاً ومحلية من حيث نطاقها وحجمها منذ سقوط الموصل.

ويبدو أن عدة آيديولوجيات وأهداف متباينة تدفع العمليات العسكرية لتنظيم "داعش" باتجاهات مختلفة. فداخل القيادة هناك أصحاب الآيديولوجيات السلفية وضباط الجيش البعثيون السابقون وهجناء من الاثنين. أما جنود الجبهة الأمامية فيضمون مزيجاً من مقاتلين ينشطون بدوام جزئي ويختصون بموقع معين ومساعدين عراقيين انضموا إلى التنظيم لمدة زمنية غير معروفة، وعراقيين مهجرين قد يكونوا مستعدين للقتال في أي مكان يرفع فيه تنظيم "الدولة الإسلامية" رايته، ومقاتلين أجانب رُحّل تختلف درجات التزامهم بالساحة العراقية وبمواقع عراقية محددة. ويبدو أن أكثر من نصف مقاتلي التنظيم هم تحت سن الثلاثين، مع أن بعضهم أكبر سناً بكثير من ذلك.

وقد أوجد الاختلاف في مصادر المحاربين رؤى متباينة لكل وحدة عملياتية في تنظيم "داعش"، الناشطة على الساحة العراقية. فقد يبدي بعض هؤلاء المحاربين التزاماً كبيراً بالقتال في موقع واحد فقط، ولا سيما عندما ترتبط مشاركتهم مع تنظيم "الدولة الإسلامية" بصراعات قبلية وطائفية محلية. وبالنسبة لبعض المنتسبين الذين يركزون اهتمامهم على موقع محلي معيّن، فإن خسارة المعركة في ذلك الموقع تعني انتهاء الحرب. وسيركز عدة محاربين على تجربتهم الشخصية مع الجهاد ومسيرتهم الخاصة وإنجازاتهم بحثاً عن السمعة والمجد العسكري. أما آخرون، فقد يبدون التزاماً أكثر جدية بكثير بأهداف قيادة تنظيم "الدولة الإسلامية"، وهي: الدفاع عن أراضي الخلافة وفرض بنية دينية في تلك الأراضي طالما يكون ذلك ممكناً. وفي كثير من الحالات، ستبرز اختلافات بين احتياجات التنظيم وتفضيلات أفراده.

ثم هناك الأمور العملية التي تقوم عليها القوة العسكرية، مثل: الخبرة والأعداد والمعدات. فنواة تنظيم "الدولة الإسلامية" ما زالت عبارة عن تحرك عسكري صغير جداً في العراق. فهي صغيرة للغاية لدرجة أنها لا تستطيع مواصلة الدفاع عن الأراضي الواقعة حالياً تحت سيطرتها بشكل دائم. وتتفاخر بأنها تضم عدة قادة وحدات صغيرة يتميزون بمهارتهم وقدرتهم على اجتذاب الجماهير، ولكنها ليست مؤسسة عسكرية مهنية وفقا لكل المقاييس. وقد تتقلص قاعدة مقاتليها ذوي الخبرة بفعل معدلات الاستنزاف حتى لو استمر جنود المشاة بالتدفق إلى الجهاد؛ نظراً إلى أن

إعداد القادة والمتخصصين يستغرق وقتاً طويلاً، والحرب في العراق تشتد وطأتها فضلاً عن أنها تأخذ في التسرع.

وتُمثل عمليات التسلح مشكلة أيضاً. فرغم أن تنظيم "الدولة الإسلامية" يستطيع الوصول إلى العديد من الأنواع المختلفة من الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها، إلا أن ترسانته آخذة في الانحسار بشكل بطيء أيضاً، وذلك بفضل الضربات الجوية المستمرة واشتباكات أخرى. وفي النهاية، يمكن اعتبار التنظيم اتحاداً لفرق قتال شرسة، تخوض في معظم الأحيان اشتباكات تكتيكية من خلال تعزيز قوة فصائلها العسكرية. للعوامل التنظيمية والآيديولوجية واللوجستية المذكورة أعلاه، يعتمد أسلوب تنظيم "داعش" الدفاعي في الحرب.

هل يستطيع تنظيم "الدولة الإسلامية" الدفاع عن الأراضي؟

منذ حزيران/يونيو ٢٠١٤، خاض تنظيم "الدولة الإسلامية" عمليات دفاعية كبرى في ١٤ موقعاً عراقياً على الأقل: الرمادي، سد الموصل، منطقة قرية آمرلي، جلولاء، السعدية، المقدادية، ربيعة، جرف الصخر وشمال بابل، منطقة سامراء - صحراء الجلام - العظيم ، سنجار، بيجي، مخمور، أسكي الموصل، كركوك وتكريت. وقد مُني "داعش" بالخسارة كلما واجه هجوماً حازماً وذو موارد كافية من قبل "قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي" أو البيشمركة. وفي الواقع، عندما يرى التنظيم أنه تم التفوق على أعداده، غالباً ما يتخلى عن الأراضي الخاضعة لسيطرته لتتناسب مع الاحتياجات العملياتية الخاصة به، وتصدر عنه إشارات مفادها أنه يدرك بأنه سيتم إقصاؤه في وقت قصير من المناطق التي تمت مهاجمتها. ومع أن تنظيم "الدولة الإسلامية" يبقى في معظم الأحيان في تلك المناطق حتى اللحظة الأخيرة الممكنة قبل الانسحاب منها، إلا أن تاريخه حافل بحالات استنزاف قواته الأساسية في المناطق التي على وشك أن تتعرض لهجوم، على سبيل المثال في جلولاء وجرف الصخر. ونظراً للافتقار الأساسي للقوة العسكرية، لا يستطيع تنظيم "داعش" الدفاع عن الأراضي من خلال فرض طوق حصري حولها، إذا قامت أعداد كافية من المهاجمين بشن هجمات. ويتمثل العامل الذي يعيق سرعة التقدم في وجه تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق، في جمع أعداد كافية من القوات العراقية التي تتمتع بالقدرات الضرورية لملء الأماكن الشاغرة.

تشكل منطقة جرف الصخر - المدينة السنية المطلة على طريق الحج بين بغداد وكربلاء، وتم تطهيرها بشكل حاسم واحتلالها من قبل "وحدات الحشد الشعبي" في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ - مثالاً مبكراً على الانسحاب الاستباقي تحت غطاء من العبوات الناسفة اليدوية، والمباني المفخخة، والقناصة. وبالمثل، انسحبت القوات الرئيسة لـ"داعش" عندما بدأت هجمات "قوات الأمن العراقية" وقوات البيشمركة

التي طال انتظارها في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ بتحرير المدينتين التوأمتين جلولاء والسعدية المحاذيتين لسد حمرين، بعد أن سقطتا بيد تنظيم "الدولة الإسلامية". وفي مجموعة واسعة من المناطق - من المدن الصغيرة مثل سليمان بيك إلى مدينة الموصل - يبدو أن تنظيم "داعش" يسرّع تدميره للمواقع الدينية والثقافية والإدارية (وسحب العائلات التابعة له ومعداته الاقتصادية) عندما يشعر بأن هجوماً على وشك الوقوع. وباختصار، يبدو أن تنظيم "الدولة الإسلامية" يدرك جيدا قدراته الدفاعية المحدودة ولديه تقييم واضح حولها.

قواعد اللعبة الدفاعية التي يمارسها تنظيم "الدولة الإسلامية"

على الرغم من تمتع البلدات والمدن بقيمة رمزية واستراتيجية على حد سواء، يبدو أن تنظيم "الدولة الإسلامية" يصب معظم تركيزه على الدفاع الناشط عن المناطق الريفية التي تضم المناطق الحضرية. وفي كثير من الحالات، قد يكون المركز الحضري في المنطقة التي يتم الدفاع عنها الجزء الذي يُخصص له أقل نسبة من قوات التنظيم المتوفرة. ولم يُظهر التنظيم ميلاً للقيام بأعمال دفاعية تستمر حتى "الرمق الأخير"، فالقناصة، والفرق المتنقلة لمطلقي النار، وحقول الألغام المصنوعة من العبوات الناسفة اليدوية في اسطوانات الغاز الخام، والمنازل التي تحوي على متفجرات، هي أكثر من أن تكون كافية لإبطاء قوة آخذة في التقدم.

إن تنظيم "الدولة الإسلامية" غالباً ما يدافع بشكل أكثر نشاطاً عن الأحزمة الريفية المحيطة بالمدينة ولمدة أطول. وقدظهرت هذه الاستراتيجية للمرة الأولى في معركة بغداد عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، عندما لخصت عبارات "أحزمة بغداد" و"التمرد المتنقل" الدور المحوري الذي يضطلع به المحيط الريفي للمعركة الحضرية، وما تزال هذه الاستراتيجية قائمة. وفي مدينة الرمادي، يتّبع تنظيم "داعش" استراتيجية "التمرد المتنقل" منذ أكثر من عام؛ بسبب المهمة الصعبة المتمثلة بعدم تخصيص الموارد الكافية لتأمين الأحزمة الريفية في المدينة.

وتعاني جميع المناطق التي ما زال تنظيم "الدولة الإسلامية" يدافع عنها فعلياً من المشكلة ذاتها المتمثلة بالملاجئ القريبة الخارجة عن السيطرة. وفي بعض ساحات المعارك الواقعة في محافظة الأنبار، توفر الصحاري الخارجة عن السيطرة والبساتين على حافة النهر طرق إمدادات وتعزيزات وخيارات بديلة واضحة للتنظيم، وفي مدينة سنجار، تؤمن الحدود السورية درجة من الأمان له، وما زال التنظيم قادراً على الدفاع في المناطق التي فيها الأكراد مفككين ومنقسمين ولا يوفرون (فيها) الموارد الكافية، وفي مناطق مثل بيجي، المحاذية لصحراء الجلام البعيدة وجبال حمرين، يستطيع التنظيم أيضاً إحباط المحاولات الرامية إلى اقتلاعه، ويزيد التنظيم من صعوبة التحدي من خلال تحديد شكل الأراضي على نطاق واسع، وغالباً ما يعيق حركة القوات من خلال سد ممرات التنقل بحقول ألغام بدائية الصنع وتدمير الجسور الرئيسة.

إن إحدى المعلومات الغير معروفة في قواعد اللعبة الدفاعية لتنظيم "الدولة الإسلامية" هي موقفه الحقيقي تجاه المدنيين. فعناصره لم تتمكن من منع تدفق المدنيين

من تكريت وجـرف الصخر والعديد من المناطق الأخرى، ولكنهم عملوا بشـكل فعال على منع سـكان الموصل من مغادرتها بفضل مجموعة متنوعة مـن الإجراءات الأمنية. ومن غير الواضح ما إذا كان سـبب ذلك هـو رغبتهم في منع هجرة السـكان من المدينة الأكبـر للخلافة أو ما إذا كانوا يخططون لاسـتخدام سـكان الموصل كدروع بشـرية أو وسـيلة للحد من تأثير الضربات الجوية، إذ لـم يدافع التنظيم بتاتاً عـن مدينة مأهولة من قبل. والأسـئلة التـي تطـرح نفسـها هي: هل سـيطردون السكان أو يسـمحون لهـم بالمغادرة عندما تبدأ العملية العسكرية؟، وهل يتبنون المقاربة نفسها في أماكن أخرى أم سيتم اتخاذ ذلك القرار على الصعيد المحلي؟. ينبغـي علـى البحـوث التي سـتجرى في المدى القريب أن تمنح الأولوية لوجهة نظر تنظيم "الدولة الإسـلامية" بشأن وجود المدنيين في المنطقة المدافع عنها.

الدفاع النشط

عندما يلتـزم تنظيم "الدولة الإسـلامية" بالدفاع عن منطقـة، غالباً ما يختـار المقاربـة الأكثر هجومية وعدائيـة للمهمة. ويعكس ذلـك على الأرجح طريقة تفكيـر عدة قادة صغار في التنظيـم، الذين يبدو أنهم يمتلكون هامشاً كبيراً من الحرية فيما يتعلق بالتخطيط للعمليات وتنفيذها. ويبدو أن العديد من وحدات تنظيم "داعش" تعانـي من "الارتبـاك التكتيكي" المزمن، الذي يتمثل بحاجة شبه مَرَضية لاتخاذ زمام المبادرة ومهاجمة العدو. ويمكن لهذه المقاربة أن تحافظ على المعنويات وتعزز الخبرة العملياتية للجنود الصامدين وهذا ما تقوم بـه فعلاً، إلا أنها تُنهـك القوات أيضاً وتؤدي بشكل مستمر إلى استنزاف قوتهم الإجمالية.

وخيـر مثال على هذا الارتباك هو الميل إلى شـن هجمات مضادة تكتيكية فور التعرض لنكسة. وهذا الميل يشـبه تقريباً الغريزة العقائدية ويشـكل أحد أوجه الشـبه بين وحدات تنظيم "داعش" والقوات الألمانية خلال المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية. وتُظهر تجربة الجيش الألماني "الفيرماخت" الثمن الباهظ الـذي قد يترتب عن الهجمات المضادة المتوقعة، فـي وجه تعاظم قـوة العدو وتفوقه الجوي.

إن معدلات نجـاح مثل هذه الهجمات المضادة الفورية آخذة في التقلص أكثر فأكثر. فبعد سـقوط مدينة الموصل، فرغت سـاحات المعـارك إلى حد ما فـي العراق، وظهـرت فجوات قابلة للاختراق بيـن القوات، مما أتاح لتنظيم "الدولة الإسـلامية" قابلية تحرك كبيرة. ولم تتعلم "قوات الأمن العراقية" وقوات البيشـمركة حتـى الآن كيفية تعزيز قبضتها على المواقع الجديدة التي تكتسـبها وهي تفتقر للأسلحة المضادة للدروع والدعم الجوي.

وما زال تنظيم "داعش" يحاول خوض الحرب القائمة على الهجمـات المضادة رغم غياب الظروف المُثلى لمثـل هذه الحرب في الوقـت الراهن. وتقوم "قوات

الأمن العراقية" وقوات البيشمركة حالياً بعمليات إخلاء أكثر منهجية مع أعداد كبرى من الوحدات التي تعمل بتعاون وثيق، ويرافقها في معظم الأحيان دعم جوي غربي أو عراقي. وتقدم الجبهة الأمامية الكردية بين الموصل ومخمور دراسة حالة مفيدة في هذا الإطار. فخلال مدة دامت أسبوعا واحدا، حاول تنظيم "الدولة الإسلامية" شن ١٠ هجمات كبرى على الجبهة الممتدة على طول ١٧٠ ميلا، وتم صد ثمانية منها بمساعدة القوة الجوية الغربية، بينما تم شل الهجومين الباقيين حتى قبل بدئهما عندما دمرت الطائرات قوات الهجوم في مناطق تجمعها.

ولعدة أشهر، بدا قادة تنظيم "الدولة الإسلامية" غير مستعدين لتقبل فكرة أن الكفة العسكرية لم تعد لصالحهم في العراق. فالتزامهم بصيغة من "عقيدة الهجوم" قادهم إلى تجربة صيغتين أكثر كلفة من الحرب القائمة على الهجمات المضادة، ارتكزت الأولى على إنشاء احتياطات تكتيكية مؤلفة من "الأجهزة المتفجرة المرتجلة المثبتة في مراكب للهجمات الانتحارية"، وهي غالباً قوة ذات ردة فعل سريعة مؤلفة من الشاحنات المفخخة الانتحارية المدرعة، واستُخدم هذا النوع من القوة الصادمة في عدد من ساحات المعارك هي: سد العظيم وحقول النفط في حمرين وتكريت، إلا أن أكبر هجوم مضاد سُجل في بلدة أسكي، جنوب سد الموصل. ففي ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، حققت قوات البيشمركة تقدماً مهماً عبر جبهة امتدت على طول ٣٠ ميلاً وشكلت على ما يبدو تهديداً لمدينة الموصل. ورداً على ذلك، استخدم تنظيم "داعش" احتياطاته العملياتية. ففي مشهد يمكن استخراجه من رؤيا الواقع المرير التي تشتهر بها أفلام الآكشن "ماكس المجنون" (Mad Max)، تم توجيه ١٤ "جهازاً متفجراً مرتجلاً لمراكب الهجمات الانتحارية" باستخدام ناقلات نفط مدرعة وذلك لصد تقدم البيشمركة، وقد دُمرت جميعها بواسطة القوة الجوية الغربية والصواريخ الموجهة المضادة للدبابات قبل أن تصل إلى أهدافها.

وتمثلت تجربة مكلفة أخرى بهجوم مضاد واسع النطاق شنه تنظيم "الدولة الإسلامية" بين ٩ و ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ والذي عُد أكبر عملية منسقة نفذها التنظيم، إذ جمع أكثر من عشر خلايا بحجم الفصائل لشن هجمات على المنطقة الخاضعة لسيطرة قوات "حكومة إقليم كردستان" بين الحدود السورية ومخمور، وارتكزت العملية على التطويق المزدوج للقوات الكردية التي كانت قد تقدمت في جنوب غرب أربيل وصولاً إلى نهر دجلة، في عمق الأراضي الخاضعة لسيطرة التنظيم منذ حزيران/يونيو ٢٠١٤، وقد تعرض الجزء الشمالي من النتوء الأرضي الكردي لسلسلة من "هجمات الأنهار" بحجم الفصائل عبر نهري دجلة والزاب، فيما رزح الجزء الجنوبي تحت وطأة الغارات المكثفة شمال نهر دجلة، مما سمح باجتياح نقاط الحراسة المتقدمة للقوات الكردية التي وصلت إلى النهر. لقد كانت العملية مذهلة، وحققت مفاجآت تكتيكية من خلال شن هجمات في الفجر تحت غطاء الضباب الذي يلف النهر، وما زالت القوات الكردية معرقلة في المنطقة أثناء كتابة هذا المقال. إلا أن الجبهة التي فُتحت بفعل الهجوم المضاد قادت قوات تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى معركة مضنية في المناطق المفتوحة، حيث ما زالت القوات الكردية والقوة الجوية الغربية تلحق

إصابـــات فادحة في صفوف التنظيم. وقد يكون هذا الهجوم المضاد على المستوى العملياتي الذي شنه تنظيم "داعش" في العراق "معركة الثغرة" الخاصة بالتنظيـــم، وهي المعركة التي تمثل الجهود الألمانية العبثية والمكلفة في نهاية عام ١٩٤٤ لاستعادة زمام الأمور في أوروبا الغربية (وهو الهجوم الذي أخذ الحلفاء على حين غرة).

التأثير العملياتي للارتباك التكتيكي

ربمـــا ترتكز "عقيـــدة الهجوم" المتجليـــة بالارتباك التكتيكي على اندماج الحوافز الفردية والجماعية التي تشـــكل هيكلية تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق. وتتيح الســـيطرة العملياتيـــة اللامركزية حرية كبيرة للقـــادة المحليين على مســـتوى الفصائـــل في معظم الأحيـــان، لتخطيط العمليات وإنجازها. ومن الواضح أن المتطوعين الأفراد يعملـــون على خلفية التزامهم الشـــخصي بالجهاد المســـلح، ورغبتهم فـــي القتال، وسعيهم على المستوى الشخصي والوحدات الصغرى لتحقيق انتصار.

وقد يشكل استعداد مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" على القيام بعمل هجومي ميزةً، فالتنظيم يخلق تدفقاً مســـتمراً من العمليات التي تحظى بتغطية إعلامية كبرى وتدعم جهـــوده الدعائية. وتترك هذه الصور انطباعـــاً لـــدى مؤيـــدي التنظيم بأنـــه - أي تنظيم "داعش" - يواصل حالة الهجوم، في حين أن العكس هـــو الصحيح. وقـــد تعد صور الحـــرب الهجومية وخصوصاً العمليات الانتحارية أدوات تجنيد قوية، ترفـــع "معـــدل التجديد" الذي يســـتطيع فيه التنظيم استقطاب عناصر جديدة.

وعلى المســـتوى التكتيكي، كثيراً ما أخّرت الدوريات الناشطة التي تجريها وحدات تنظيم "الدولة الإسلامية" (من تقدّم) خصومها. ويستخدم التنظيم دوريات القتال للســـيطرة على الأراضي الحياديـــة، وإيقاف العدو، ومنـــع أي جمع للمعلومات الاســـتخباراتية من قبله، واســـتطلاع طرق الهجوم، شأنه شـــأن قوات المشاة الماهـــرة الأخرى. فوحدات التنظيـــم، التي أصبحت عديمة المشاعر، تقوم - من خلال دورياتها المستمرة والمجموعة الفرعية للهجمات المخططة جيداً - بصدّ الغـــارات الرامية إلى التفوق علـــى جماعات الجنود المرابطة الصغرى وقتلها أو القبض عليها.

وأثبـــت تنظيم "الدولة الإســـلامية" فاعليته بشـــكل خاص في السيطرة أثناء الليل والهجوم تحت غطاء ضبـــاب الصباح، مما قوّض - إلـــى حد كبير - من ثقـــة "قوات الأمن العراقية" ووحدات البيشـــمركة. وقد مكّن ذلك التنظيم مـــن التحرك عبر التطويقات بســـهولة قصوى كما لو لم تكن موجودة، مما سمح للمجموعـــات المحاصَرة بتعزيز عددها أو التســـلل إلى الخارج، وســـمح للتنظيم بإعادة تموضع قواته بِحُرية كبيرة. غير أن ميزة التفوق الليلي هذه تلاشت تدريجياً في ساحات المعارك الأكثر سكوناً، حيث تم توفير قوة جوية غربية وأدوات اســـتخباراتية لدعم الأكراد، أو بدرجة أقل "قوات الأمن العراقية". وفي زيـــارة قام بها أحد كاتبي هـــذا المقال إلى الجبهات الأمامية في كركوك في آذار/مارس ٢٠١٥، قال أحد جنود المشاة التابعين للبيشمركة أنه ليس باستطاعة العناصر الاختصاصية في تنظيم "داعش" الخروج من مكامنها إلا لبضع لحظات، وذلك لشـــن هجمات بالأســـلحة الثقيلة على مقاتلي البيشمركة قبل أن يتم

تدميرها الحتمي من قبل القوة الجوية الموجودة في وضع المراقبة.

ومع ذلك، وبصورة عامة، تأخذ تكاليف العمليات الهجومية في الارتفاع بشكل حاد بالنسبة إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" فيما تتقلص منافعها. فقوات البيشمركة و"قوات الأمن العراقية" تخطط لعمليات هجومية وتنفذها من دون أن تلقى اعتراضاً ملحوظاً من قبل الدوريات الناشطة التي ينظمها التنظيم. ومثل هذه الهجمات وغيرها من أعمال التقصي الفاشلة تؤدي إلى إنهاك التنظيم على جبهات القتال، وهو عامل قد يساهم في تقليص فاعلية الدفاع عن الأهداف الأساسية التي تسعى "قوات الأمن العراقية" إلى استعادتها مثل الموصل والفلوجة وتلعفر.

وليس هناك شك بأنه يتم استنزاف قوات تنظيم "الدولة الإسلامية" بشكل متزايد. ففي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، صرح السفير الأمريكي في العراق ستيوارت جونز لقناة "العربية" أنه تم قتل حوالي ٦٠٠٠ عنصر في تلك المرحلة من الحملة. وتُبين التحاليل المتعلقة بأنواع الأماكن المستهدَفة في الحملة الجوية لغاية ذلك التاريخ أن هذا العدد قد يكون محتملاً جداً. ومع احتساب الخسائر التي تَكبدها تنظيم "داعش" في وجه القوات الكردية و"قوات الأمن العراقية" وغيرها، يمكن القول بثقة أن العدد قد يفوق أكثر بكثير من التقدير الأمريكي التقريبي الذي هو ٦٠٠٠ عنصر، وذلك في الأسابيع الأربعة والعشرين الأولى التي تلت سقوط الموصل، علماً أنه أثناء كتابة هذا المقال كان قد انقضى ١٢ أسبوعاً آخراً تخللته ضربات ومعارك ناجعة بشكل متزايد ضد التنظيم في العراق. وعلى الرغم من أن معدل تجديد عناصر تنظيم "داعش" غير معروف، فقد يعاني التنظيم من صعوبة كبرى في استبدال الخسائر الأسبوعية التي تفوق ٢٥٠ ضحية (فضلا عن أعداد متناسبة من الإصابات والانشقاقات الأخرى)، ولاسيما القادة والقوى البشرية المتخصصة الماهرة.

تنظيم "الدولة الإسلامية" بعد الموصل

تُظهر معركة تكريت أن المعركتين القادمتين في الموصل والفلوجة ستكونان قاسيتين ولكن يمكن إحراز النصر فيهما إذا ما استُخدمت طريقة مناسبة في التخطيط وموارد كافية وقوة جوية غربية ودعم استخباراتي. إن الموصل أكبر بكثير من تكريت - حوالي ١٤٤ ميلاً مربعاً مقابل ثمانية أميال مربعة على التوالي - ولكن كما أظهرت المعركة في تكريت، ليست هناك ضرورة لأن تهاجم "قوات الأمن العراقية" المدينة كلها في آن واحد. فضلاً عن ذلك، ربما تكون تكريت أكبر بكثير من أن يتمكن تنظيم "داعش" من اتباع استراتيجية دفاع حصري بأعداده الصغيرة نسبياً. وستتمكن قوات التحالف من اختراق المدينة، إذ إن التغلغل في المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم نادراً ما يعد المشكلة الفعلية.

إن إحدى جوانب الحملة العسكرية لتنظيم "داعش" في العراق التي تم الاستخفاف بها، هو ارتكازها على جهود واسعة النطاق لـ"اقتصاد القوة". فقد انخرطت قوات تنظيم "الدولة الإسلامية" بشكل غير واضح في الدفاع النشط لحجب الضعف الأساس في عددها على الأرض. وإذا ما توفرت قوات كافية للاستيلاء على المناطق التي تم استرجاعها وتعزيزها، يمكن عندها استخدام مقاربة تدريجية للحد من فتك وفاعلية

أساليب المماطلة التي يستخدمها التنظيم. ويتمثل العامل الأساس الذي يعيق سرعة التقدم ضد التنظيم، في حشد قوات الإخلاء الكافية، ووضع خطط فاعلة لتطهير المناطق، واستخدام أعداد كافية من الوحدات لملء المساحات المتنازع عليها وتعزيز ملكيتها.

وتشير هذه النتيجة إلى أنه يمكن إلحاق الهزيمة بتنظيم "الدولة الإسلامية" في مدن عراقية أخرى أيضاً وحتى في محافظة الرقة في سوريا، التي لا تبعد كثيراً عن نقاط انطلاق عسكرية محتملة في تركيا، إذا ما تم إعداد قوات مندفعة ومدعومة جيداً لتحرير تلك المناطق وتعزيز القبضة عليها. وليس هناك شيء خفي يحيط بتنظيم "داعش" كقوة دفاعية، إذ غن النجاحات التي حققها لا تُعزى إلى قوته الجوهرية، بل تعود - بشكل كامل تقريباً - إلى غياب المعارضة الفاعلة.

ما الذي سيلي تحرير مدن كالموصل والفلوجة وتلعفر؟. يشكل نموذج الرمادي إحدى الخيارات، فعناصر تنظيم "الدولة الإسلامية" قد تلازم مواقعها لشن عمليات تمرد متنقلة في مناطق يمكن فيها مهاجمة مراكز السكان والمحاور الاقتصادية انطلاقاً من معاقل ريفية. وقد ينجح هذا النوع من النماذج العملياتية في بعض أجزاء الحدود السورية، وأجزاء من الصحراء الغربية والجزيرة، وبيجي، والمناطق الواقعة بين الرمادي والفلوجة، والمناطق المتاخمة لجبال حمرين. وقد يؤتي ثماره أيضاً في الموصل إذا كررت "قوات الأمن العراقية" والأكراد الخطأ المتمثل بعدم نشر الأعداد الملائمة من الجنود لحماية المدينة وأحزمتها الصحراوية والبلدات التابعة لها (وأهمها تلعفر). والعبرة الأساس التي يمكن استخلاصها من الأشهر الستة الأخيرة، هي أن النجاح الفعلي لا يقاس باسترجاع مراكز المدن، فالانتصار الحقيقي يكمن في ترسيخ الاستقرار في المنطقة الدفاعية بأكملها، بما فيها الأحزمة الريفية.

ولن تشكل إعادة بناء قوات احتلال كبرى موثوق بها ومقبولة محلياً مهمة سهلة؛ نظراً للمناخ الطائفي والاقتصادي السائد اليوم في العراق. فإعادة توطين المهجّرين ستساهم في جهود مكافحة التمرد، غير أن إعادة الحكم والخدمات إلى العائدين سيكون في غاية الصعوبة. وفيما يخص الصيغة القائمة على إبقاء المناطق السنية كمناطق محصنة قليلة السكان، فقد استُخدمت في بعض الأماكن - قرية آمرلي، جرف الصخر، جلولاء، والسعدية - إلا أنها لا تشكل حلاً متوسط الأجل، ولن تساهم سوى في خلق "بلدات أشباح" تمثل أوكاراً محبذة لتنظيم "داعش". وستشكل إعادة توطين السكان تحدياً كبيراً؛ لأن التنظيم قد دمر المئات من مراكز الشرطة، والمكاتب الإدارية، والجسور، والمراكز الرسمية، في محاولة متعمدة لمواجهة الاستقرار. وقد تلمّح هذه المحاولة إلى استراتيجية غضب متفاقم تهدف إلى إنهاك الأمة العراقية من خلال شن هجمات متكررة انطلاقاً من معاقل سيطرة المتمردين في العراق وسوريا. وصحيح أن تنظيم "الدولة الإسلامية" لم يستطع الاحتفاظ بالأراضي التي وقعت في قبضته، إلا أنه قد يفلح في منع إعادة التوطين وترسيخ الاستقرار في المناطق المتضررة في مرحلة ما بعد النزاع. وهنا تكمن القوة شبه العسكرية الفعلية لتنظيم "داعش"، وهذا هو التحدي العسكري الفعلي الذي يواجه العراقيين وشركاءهم في التحالف.

رابط المقال: http://goo.gl/g9gYVW

الفوز بتحقيق السلام في العراق أكثر أهمية من الانتصار في المعركة

منال عمر، وسرهانك هماسيد
الفورن بولسي (Foreign Policy) / الولايات المتحدة الأمريكية
١٦ / نيسان / ٢٠١٥
ترجمة وعرض: د. حسين أحمد السرحان

تحتاج الخطة الخاصة بمستقبل العراق إلى الذهاب إلى أبعد من القضاء على تنظيم (الدولة الإسلامية "داعش")، وإن أوباما والعبادي لديهم فرصة لبناء المؤسسات التي تقود العراق إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار، فمعالجة مشاكل العراق عبر الحلول الجذرية تشجع على تطبيق سياسات إدارية أكثر شمولية (أي يشترك فيها الجميع). وقد كان الرئيس أوباما على حق عندما قال في الصيف الماضي بـ "أن ليس هناك حل عسكري لمشاكل العراق"، وإن "الحل الأخير هو أن يكون العراقيون سوية وأن يشكلوا حكومة شاملة تضم الجميع". وعلى أي حال فإن الحكومة العراقية الشاملة حتى الآن انبثقت في ظل حكومة السيد العبادي. وللاستمرار في ذلك يحتاج السيد العبادي إلى اتباع طرق جديدة للمشاركة الواسعة التي تمكن السُنة من إعادة ارتباطهم ومشاركتهم بالعملية السياسية بشكل أوسع.

يؤكد الكاتبان أن رئيس وزراء العراق والرئيس الأمريكي باراك أوباما ناقشا في لقائهما الأخير أمرين هامين: أحدهما: البطالة في العراق التي تجاوزت نسبة الـ(٢٥٪) خلال العامين الماضيين، والآخر: هو التوترات الطائفية الوخيمة في المدة الأخيرة، ومواجهة البلاد لعجز كبير في موازنته العامة. لكن على الرغم من القضايا الملحة للدولة العراقية التي لا تعد ولا تحصى، ماتزال هناك مشكلة واحدة مهمة تأخذ مركز الصدارة في الوضع العراقي وهي: كيفية هزيمة تنظيم (الدولة الإسلامية "داعش")؟

المعركة ضد التنظيم أصبحت قضية ذات أولوية ليتم بعد القضاء عليه بناء عراق أكثر سلاماً وأمناً، والمحادثة بين الزعيمين تحتاج لإيجاد وسيلة لتفسير مشاكل العراق المتعددة، والتركيز على الحلول الطويلة الأجل التي يحتاجها العراق في الوقت الذي يعاني فيه المجتمع الدولي من فوبيا الالتزام. والاستراتيجية التي تركز على النصر في المعركة ضد التنظيم، في الوقت الذي تتفاقم فيه مشاكل الحكم وعدم وجود معالجة للآثار السلبية للحملة الإرهابية لتنظيم "الدولة الإسلامية"، لن تكون ذات جدوى.

وحتى مع القضاء النهائي على تنظيم داعش الإرهابي، فإن العوامل التي قادت إلى ظهور

"داعش" وتوسعه مازالت تتطلب التعامل معها؛ إذ إن الكثير من تلك العوامل تصبح أكثر تعقيداً مع مرور الوقت. وقد أثبتت التجربة بأن هذه العوامل - نفور السُنة، عدم التوافق بين بغداد وكردستان حول مبيعات الطاقة، الفساد، والتدخل الإقليمي عبر وكلاء في الداخل - تزعزع الاستقرار في البلاد ويمكن أن تلد شكلاً جديداً من أشكال التطرف قد يكون أكثر صعوبة وقوة من تنظيم "داعش".

معظم هذه المشاكل تنبع من الإشكاليات السياسية المتجذرة في الدولة العراقية التي رُحِّلتْ من دون علاج لأكثر من عقد من الزمن. وعملية تحوّل العراق بعد خلاصه من دكتاتورية صدام الوحشية كانت ضعيفة من دون شك. وفي المرحلة السابقة - حكومة المالكي - اتُهِمت الحكومة بانتهاج سياسات إقصائية عززت الانقسام إذ تم استهداف زعماء السُنة المنتخبين بتهمة دعم الإرهاب، ورفضت طلباتهم بمزيد من الحكم الذاتي.

وعملت الحكومة لمدة طويلة على توفير الخدمات الأساسية، إلا أن الاتفاقات السطحية مع الأكراد والسُنة جعلت من العراق دولة هشة، واستمرار الصراع على السلطة بين السُنة والشيعة في العراق شكل محور الصراع في المنطقة. كما أن الاقتتال الطائفي الداخلي قد يجدد عمليات القتل الانتقامية بين الجماعات في جانبي الصراع، كما أنه يعزز الصراع بين الجماعات على الجانب نفسه.

وعلى الجانب الإنساني يؤكد الكاتبان أن ظهور تنظيم داعش خلق مشاكل جديدة، ووفقاً للأمم المتحدة هناك ما يقارب (٢,٧) مليون شخص نازح داخل العراق حتى نهاية آذار الماضي وهذا الرقم قد ارتفع على الأرجح بعد معركة تحرير مدينة تكريت. في كانون الثاني ٢٠١٥ أقر البرلمان العراقي الموازنة العامة للبلاد البالغة (١٠٥) مليار دولار والتي تضمنت عجزاً قدره (٢٢) مليار دولار ليتم تمويلها عن طريق الاقتراض؛ فكاقتصاد قائم على النفط فقد تم تعرض هذا القطاع للضرر نتيجة سيطرة تنظيم "داعش" على مساحات واسعة وكذلك انخفاض اسعار النفط. وكرئيس لمجلس الوزراء، سعى السيد حيدر العبادي إلى الحصول على الدعم المالي من المجتمع الدولي وكانت المساعدة الأمريكية في هذا الجانب من ضمن أجنداته في لقائه مع الرئيس باراك اوباما الذي تعهد بتقديم (٢٠٠) مليون دولار لدعم الاستقرار والجهود الانسانية في العراق . وفي نفس الوقت لم تضع ولم تنفذ أدارة السيد العبادي استراتيجية واضحة لتقليل معدل البطالة المرتفع في العراق التي تفاقمت بفعل الظروف الاقتصادية الحالية للبلاد .

ويستنتج الكاتبان أن مشاكل العراق لن يجري تسويتها أو حلها خلال مدة رئاسية واحدة لكل من رئيس الحكومة العراقية العبادي أو الرئيس الأمريكي أوباما. ولكن على كلا الرئيسين أن

يقاومـــا الركلات الصغيرة - فـــي طريقهم لمعالجة مشـــاكل العراق - التـــي قد يتعرضـــون لها أثناء تحقيق الانتصـــارات الصغيـــرة، فالرئيس أوباما يمكن أن يفصـــل العنف في العراق عن ســـوريا، وإبقـــاءه ضمن حدود منفصلة وعند ذاك ســـيكون مشـــكلة إدارة أخرى غير إدارتـــه. والعبادي ربما يجد الارتياح في رؤيته المناطق الشيعة في مأمن مـــن الإرهاب في الوقت الـــذي تعاني فيه المناطق السُـــنية من الإرهاب، وتجاهل المشاكل السياسية والاقتصادية ومشاكل الحكم التي تزعج البلاد.

وعلى الرغـــم من عدم وجود طـــرق مختصرة، فإن أوبامـــا والعبادي لديهم فرصـــة لبناء المؤسســـات التي تقود العراق إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار، فمعالجـــة مشـــاكل العراق عبر الحلول الجذرية تشجع على تطبيق سياسات إدارية أكثر شـــمولية (أي يشـــترك فيها الجميع). الرئيس أوباما كان على حق عندما قـــال في الصيـــف الماضي بـ **"أن ليس هناك حل عسكري لمشاكل العراق"، وأن "الحل الأخير هو أن يكون العراقيون ســـوية وأن يشكلوا حكومة شاملة تضم الجميع"**. وعلى أي حال فإن الحكومة العراقية الشاملة حتى الآن انبثقت في ظل حكومة الســـيد العبادي. وللاستمرار في ذلك يحتاج السيد العبادي إلى اتباع طرق جديدة للمشاركة الواسعة التي تمكن السُـــنة من إعادة ارتباطهم ومشاركتهم بالعملية السياسية بشكل أوسع.

حالياً، لم يحصل الســـيد العبادي على الثقـــة الكاملـــة من المكون السُـــني، الـــذي عانى بعد العام ٢٠٠٣ من حكومة مهيمَن عليها من قبل الشـــيعة. العديد من القبائل السُنية في مناطق مختلفة من البلاد وحتى الآن التحقوا بالقتـــال ضد تنظيم داعش، خصوصاً في محافظة الأنبار التي ســـيطر تنظيم "داعش" والمجاميع السُنية المسلحة على أغلب مساحتها. ولكن هذه الديناميكيـــة يمكن تغييرهـــا إذا أصبحت حكومة العبـــادي أكثر يقظـــة وإدراكاً لاحتياجات المكون السُـــني في القتال ضد تنظيـــم داعش، وأن تقدم بصيصـــاً مـــن الضـــوء في نهاية النفق بعـــدم إبعادهم عـــن العمليـــة السياســـية أثناء الصـــراع، وأن تمنح الحكومة مزيـــداً من الحكم الذاتي للمحافظات السُنية. والحكومة العراقية الشاملة الحقيقيـــة تكون مـــع إعادة بنـــاء الجيش ليشـــمل الأكراد والسُـــنة وهذا هو المفتاح لضمان هزيمة تنظيم "داعش".

وهذا لا يمكن أن يحدث من دون أن يعمل العبادي على إنهاء السياســـات الطائفية لسلفهُ المالكي التـــي قادت إلـــى نفور السُـــنة والأكراد وبعض الشيعة أيضاً.

تكتـــم المكونات العراقية علـــى مخاوفها التاريخية خلال السنوات السابقة، إلى جنب الظروف الأمنية، جعل هذه المخاوف أســـوأ بكثير. تشـــكيل وحدات الحشـــد الشـــعبي - الجماعات التي ترعاها الدولة

لمساعدة الجيش في التصدي لجهود "داعش" - المهيمن عليها من قبل الشيعة سهلت اتساع النفوذ الإيراني في البلاد، مما يزيد من تأجيج التوتر الطائفي في البلاد، وانتشار مثل هذه الجماعات ينطوي على عسكرة المجتمع.

وعلى الرغم من سماح الولايات المتحدة بتسليح القوات الكردية ونشر أكثر من ٢٠٠٠ مستشار عسكري على الأرض في العراق، ألا أن إيران هي اللاعب الأكثر وضوحاً الآن في العراق. وأي مكاسب حققتها تلك الفصائل الشيعية يمكن أن تتحول إلى تراجع بعد الآثار الطائفية المترتبة على إجراءاتها.

ومع ذلك فهناك أسباب للتفاؤل والأمل: الأول، يستحق العبادي الثناء لمحاولته إعادة المكون السُني إلى حضيرة الوطن في أعقاب قوانين اجتثاث البعث. هذا القانون سُن بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ واستُخدم من قبل الحكومات السابقة التي يسيطر عليها الشيعة لإبعاد عناصر حزب البعث والداعمين لنظام صدام حسين السابق الذين كان أغلبهم من المكون السُني. وإن إطلاق برنامج وطني للمصالحة الحقيقية مع القيام بإجراءات ملموسة في الوقت الحالي يمكن أن يساعد في إصلاح تلك الجروح القديمة. ومع العسكرة السريعة للمجتمع العراقي للتصدي لمكافحة تنظيم داعش، فإن الحاجة تشتد إلى استراتيجية للمصالحة للتخفيف من العنف الطائفي في البلاد.

فضلاً على ذلك، فإن التقارب الأمريكي - الإيراني في الاتفاق النووي المحتمل تحقيقه في الصيف المقبل سيساعد على تحقيق السلام داخل العراق ولاسيما وأن طهران لديها نفوذ كبير في بغداد. ومع تحقيق الاتفاقية والتقاء المصالح بين الدول الثلاث (العراق - إيران - الولايات المتحدة) سيتطلب ذلك دولة عراقية مستقرة وقابلة للحياة ظهرت عقب عقد منهك ساده العنف.

كما يؤكد الكاتبان أن الرؤية الأمريكية لنفسها وللمنطقة يجب أن تتضمن استراتيجية تتجاوز المكاسب العسكرية أو المصالح الخاصة للسياسيين. ويجب أن يكون هناك جهد حقيقي للحد من العنف الطائفي في العراق من خلال تنفيذ سياسات داخلية سليمة، أو أي نجاح عسكري ضد تنظيم (الدولة الإسلامية "داعش"). وبإمكان كل من الرئيسين أوباما والعبادي غرس بذور لعراق أكثر استقراراً عبر تنفيذ هذه الاستراتيجيات.

إن المشاكل المتجذرة التي يشهدها العراق والمنطقة تحد من لحظة التغيير التي يمكن أن يعقبها أي قيادة سياسية، ولكن لاشيء بنّاء سيتبلور إلا إذا اصطف كلا الرئيسين معاً لاستثمار الحلول طويلة الأجل، وأن يدرك كلاهما ضرورة مساعدة العراق على البدء بالطريق الطويل للمصالحة الوطنية.

رابط المقال: http://cutt.us/QQ61

العدد [١٢٤]

إمكانية انتصار قوات حرس حدود إقليم كردستان "البيشمركة" على تنظيم "الدولة الإسلامية داعش"

دنيس ناتالي
فورن أفيرز
٢٢ / نيسان / ٢٠١٥

ترجمة وتلخيص: م.م. مؤيد جبار حسن

يرى الكاتب أن الحملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد تنظيم "داعش" داخل العراق وسوريا، تعتمد بشكل كبير على البيشمركة الكردية كرجال على الأرض. ومنذ بدء الضربات الجوية الدولية في أيلول ٢٠١٤، استعادت البيشمركة حوالي ٢٥-٣٠٪ من الأراضي التي احتلها التنظيم. ومن المكاسب الإقليمية أيضا، الحد من استغلال الإرهابيين لموارد النفط والغاز، وتجفيف بعض عائداتها. لكن البيشمركة لم تكن قصتهم قصة نجاح كاملة، فهي تستخدم الضربات الجوية لقوات التحالف لتوجيه التغييرات الإقليمية والديموغرافية التي تثير عداء السنة العرب، الذين تحتاجهم الولايات المتحدة إلى جانبها لهزيمة تنظيم "داعش". كما أن دعم التحالف لقوات البيشمركة الكردية في سوريا يثير تركيا، وهي حليف إقليمي رئيس، وكذلك يعيق العمل المشترك ضمن إطار إقليمي.

السياسة الانتهازية:

يرى الكاتب أن الأكراد شريك ملتزم وعملي في المعركة ضد تنظيم "داعش"، فالبيشمركة الكردية قاومت الجماعات الإسلامية المتطرفة لسنوات، ولها تاريخ مع ضربات التحالف لحماية مصالحها وأراضيها. خلال الحرب الأهلية الكردية في أواخر عام ١٩٩٠، كافحت قوات البيشمركة الكردية العراقية ضد الحركة الإسلامية في كردستان. في عراق ما بعد صدام، قاتلوا جنبا إلى جنب مع القوات الأمريكية لطرد جماعة أنصار الإسلام من أراضيهم. وأثناء تمرد تنظيم القاعدة، عقدت حكومة إقليم كردستان اتفاقيات أمنية واستخباراتية مع أنقرة وطهران وبغداد وقادة محليين لتأمين حدودها، إلى جانب عمل صفقات تجارية وسياسية. وعلى الرغم من التهديدات التي تعرض لها الإقليم في حال انفصاله عن العراق قبل أقل من سنة، حكومة إقليم كردستان تنسق الآن مع قوات الأمن العراقية لتشكيل لجنة أمنية مشتركة مع القوات العربية السنية. فهم جميعا يخططون للمساعدة في تحرير الموصل.

في سوريا، حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، أحد شركاء حزب العمال الكردستاني (PKK)، يحافظ على اتفاقه الضمني مع الرئيس السوري بشار الأسد ويسيطر فعليا على حقل نفط روميلان، الذي يوفر له عائدات الدولة في مقابل المساعدة الأمنية في كانتونات الأكراد في شمال سوريا.

الأكراد كذلك يناورون من خلال حملة مكافحة تنظيم

"داعش" عن طريق إنشاء اتفاقيات مع القادة في مختلف الأقاليم. في محافظة نينوى شمال العراق، مسعود بارزاني (رئيس إقليم كردستان)، وعبد الله الياور (رئيس قبيلة شمر العربية)، قد وحدوا صفوفهم لاستعادة الأراضي الاستراتيجية على طول الحدود العراقية السورية. في أربيل، بارزاني أيضا يحمي محافظ الموصل أثيل النجيفي، الذي ينشئ الحرس الوطني من العرب السنة لمحاربة تنظيم "داعش". في كركوك وديالى، بيشمركة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) التابع لجلال الطالباني تقاتل إلى جانب القوات الإيرانية والميليشيات الشيعية وقوى الأمن الداخلي وحزب العمال الكردستاني، قوات تنظيم "داعش". البيشمركة الكردية تنسق أيضا مع الميليشيات التي تشكلت حديثا من الشبك والآشوريين والأقليات الأيزيدية؛ لتأمين المناطق المتنازع عليها.

هذه التحالفات، جنبا إلى جنب مع الغارات الجوية لقوات التحالف، يرى الكاتب أنها قد أثمرت، إذ يدعي الأكراد العراقيون أنهم استعادوا حوالي ١٠,٥٠٠ ميل من الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم "داعش"، في الوقت الذي يوفرون ملاذا لنحو مليوني نازح، ١٩٪ منهم من العرب السنة. ديالى الآن المقاطعة الوحيدة في شمال العراق التي لا يوجد فيها تنظيم "داعش". كوباني وحوالي ١٠٠ قرية سورية محيطة بها أيضا خالية من "داعش". وتتزامن هذه المكاسب مع معارك منسقة كردية - عربية سنية قريبة من حلب دفعت تنظيم "داعش" إلى العودة إلى معاقله في الرقة، ودير الزور، ومدينة الحسكة، والمناطق الريفية المحيطة بها.

غنائم الحرب

ما زالت استراتيجية التحالف والنجاحات الكردية ضد تنظيم "داعش" تخلق المشاكل السياسية المتعلقة بالقتال ضد التنظيم. فقد اكتسبت جهود حكومة إقليم كردستان لإعادة رسم حدود العراق الداخلية الزخم، كما أن الضربات الجوية لقوات التحالف - من دون قصد - مكنت البيشمركة من المطالبة بالأراضي التي يسيطر عليها تنظيم "داعش" كجزء من إقليم كردستان على حساب العرب السنة. ووفقا لتقرير صدر مؤخرا عن منظمة حقوق الإنسان، البيشمركة الكردية العراقية تمنع العوائل العربية السنية من العودة إلى الأراضي التي تم طرد تنظيم "داعش" منها، وتستولي على منازلهم، وتحاصر الآلاف منهم في "مناطق أمنية" داخل المناطق المتنازع عليها. البرلمانيون العرب العراقيون انتقدوا بشدة الاستيلاء على الأراضي وما يترتب عليه من تشريد للقرويين العرب تحت "ذريعة محاربة تنظيم "داعش" على الرغم من أن بعض المسؤولين الأكراد يذكرون أن الأراضي المتنازع عليها لم تعد موضع نزاع من قبل الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان، وهذا يختلف عليه العراقيون العرب.

ويرى الكاتب أن التهديد الـ"داعشي" والحملات المضادة له تخلق أيضا ردة فعل عنيفة ضد العرب داخل إقليم كردستان، حيث فظائع تنظيم "داعش"، والتدابير الأمنية المشددة، وفائض اللاجئين، والاقتصاد المتوتر، كلها تولد بيئة من الخوف وعدم الثقة. وعلى الرغم من الاتفاقات السياسية بين العرب والكرد التي تشكلت ضد هذا التنظيم، فإن السفر إلى داخل إقليم كردستان كعربي محفوف

بالصعوبات والتمييز، وهذا يعزز الانقسامات داخل الطوائف والأعراق. بينما الأكراد يمكنهم السفر في جميع أنحاء العراق، والعراقيون العرب بحاجة إلى كفيل للعيش والعمل في إقليم كوردستان. وحتى ذلك الحين، لم يكن يسمح لهم بتملك الأراضي أو التمتع بفوائد متساوية حالهم حال المواطنين الأكراد. الرجل العربي لا يستطيع السفر إلى إقليم كردستان دون أن يحصل على تأشيرة دخول، وبعدها سيتم استجوابه لساعات عند نقاط التفتيش، وعلى الأرجح يرفض دخوله تماما .داخل إقليم كردستان، العرب لا يمكنهم التنقل بحرية داخل المحافظات دون شكوك مسؤولي الأمن الكردي لا لسبب إلا لأنهم عرب.

ويشدد دنيس ناتالي على أنه يجب على رئيس الوزراء حيدر العبادي التوفيق بين الجماعات العربية السنية والشيعية، وعلى العرب السنة تطوير مناطقهم ضمن العراق، أو يتولى العرب أو الأكراد جانبا واحدا من ملكية المناطق المتنازع عليها. التوترات يمكن أن تتعمق في كركوك وأجزاء من الموصل. وعلى الرغم من التوترات الطائفية، ما يزال العرب العراقيون ملتزمين بسلامة أراضي العراق و غير داعمين للمطالبات الإقليمية لحكومة إقليم كردستان، سواء بالموارد أم بالإيرادات.

على وجه الخصوص، إن العرب السنة الذين يسكنون في المناطق المتنازع عليها إلى جانب الأكراد والأقليات يعدون الموصل معقل القومية العربية السنية، وكركوك بمثابة "حليب الأم بالنسبة العراق". وبالمثل، فإن الأكراد يعدون هذه المناطق، وخصوصا كركوك، بمثابة "قلب كردستان النازف". وبعد السيطرة على كركوك في العام الماضي، أكد بعض مسؤولي حكومة إقليم كردستان أن حكومتهم لن تسمح للعرب من السيطرة عليها مرة أخرى. وقّعت حكومة إقليم كردستان عقودا مع كبريات شركات النفط العالمية الأمريكية في مناطق بمحافظة نينوى يطالب بها العرب السنة، وليس من المرجح أن يتخلى عنها الإقليم عن طيب خاطر.

خطوط الصدع العرقية آخذة في الظهور أيضا في سوريا، لمساعدة حكومة الأسد وتنظيم "داعش" أن يظلا وثيقي الصلة، ولتعزيز نفوذهم في جميع أنحاء البلاد. وقد استخدم حزب الاتحاد الديمقراطي الضربات الجوية لقوات التحالف ونجاحاته العسكرية في محاولة توسيع حدود الكانتونات التي تتمتع بالحكم الذاتي. كما تم اتهامه بتشريد العرب السنة من منازلهم، وكأنه أصبح بدوره أداة تجنيد لتنظيم "داعش". الاتفاق السياسي بين حزب الاتحاد الديمقراطي وقبيلة شمر لم يفشل فقط في التطور إلى تحالف عربي كردي سني كبير، وإنما عزز دعم تنظيم "داعش" في منافسة القبائل العربية السنية.

التهديدات الإقليمية والطموحات الكردية

إن طبيعة حملة مكافحة تنظيم "داعش" تعيق أيضا العمل في إطار إقليمي مشترك من أجل العراق وسوريا. باستخدام الأكراد كشركاء محليين لحماية الأراضي الكردية (في البداية على الأقل)، شجع التحالف - من دون قصد - القومية الكردية العابرة للحدود، وأعطى الشرعية لحزب الاتحاد الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني، وصعّد الاختلافات المتزايدة في أولويات الأمن التركي، كما أكسب حزب الاتحاد الديمقراطي

شبه الاعتراف والشعور بالتمكين. وفي موازاة ذلك، فإن سيطرة حزب العمال الكردستاني تترسخ في جنوب شرق تركيا، وترى أنقرة في ذلك أسوأ كوابيسها تصبح حقيقة قائمة: منطقة حكم ذاتي كردية أخرى على حدودها الجنوبية من شأنها أن تقوض سلامة الأراضي التركية. هذه الاتجاهات، فضلا عن بقاء الأسد وانتخابات حزيران المقبل في تركيا، من المرجح أن تزيد المماطلة في عملية السلام الكردية وتشجع التوترات بين حزب العمال الكردستاني وأنقرة. لذا من المرجح أن تعزز أنقرة أهمية استهداف حزب العمال الكردستاني وإزالة الأسد قبل هزيمة تنظيم "داعش". على الرغم من أن البرلمان التركي إذن لجيشه بعمليات التوغل في العراق وسوريا في تشرين الأول ٢٠١٤، وأكد أيضا أن "العناصر الإرهابية لحزب العمال الكردستاني المحظور ما تزال موجودة في شمال العراق"، فإن أنقرة ما تزال قلقة بشكل خاص حول سقوط أسلحة حملة مكافحة تنظيم "داعش" في أيدي حزب العمال الكردستاني في الوقت الذي تحاول فيه نزع سلاح الحزب.

محاولة مواجهة تنظيم "داعش" عززت أيضا اعتماد الأمن الكردي على إيران، وهو ما عزز التوتر السياسي والطائفي. وعلى النقيض من أنقرة، التي عارضت تقديم الدعم العسكري إلى أربيل وكوباني خلال الهجوم على تنظيم "داعش"، نشرت طهران على الفور قوات فيلق القدس التابعة للحرس الثوري في المناطق المتنازع عليها، وكذلك في أجزاء أخرى من العراق، لمحاربة تنظيم "داعش". معظم الأكراد العراقيين يعترفون بالدور الإيراني الرئيس في تأمين الحدود الشرقية للعراق وطرد تنظيم "داعش" من بعض ملاذاته الآمنة. ومع ذلك، فإن مشكلة تنامي وجود الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران في الأراضي العراقية المتنازع عليها شمالا وخاصة في كركوك، تعكر صفو العلاقات مع بعض الجماعات الكردية، في حين أن البيشمركة الكردية تصر على السيطرة على كركوك والمناطق الأخرى، و تعدها جزءا من إقليم كردستان، والميليشيات الشيعية تصر أنها جزء من الدولة العراقية.

فضلا عن ذلك، فإن الكفاح ضد تنظيم "داعش" قسم قيادات البيشمركة، مما قوض فعاليتها. وعلى الرغم من التزامهم بمحاربة تنظيم "داعش"، المقاتلون الأكراد غير موحدين تحت قيادة واحدة. بيشمركة الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني تعمل في مناطق مختلفة، مع دعم من رعاة إقليميين مختلفين يسعون للاستفادة من الفراغ الأمني في العراق. في حين ترتبط قوات البرزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني بتركيا والأتراك المدعومين من القادة العرب السنة. الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة تغيير قاما بالتنسيق الوثيق مع إيران وبعض الميليشيات الشيعية. الجماعات الكردية تستخدم أيضا المساعدات العسكرية لتحسين أجنداتهم الخاصة بالحزب. التنافس بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، وكذلك بين حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، كثف من المنافسة على الدوائر الانتخابية المحلية، والإيرادات، والطاقة، والقيادة. مع احتدام الحرب ضد تنظيم "داعش"، ما يزال إقليم كردستان مجزّءًا للغاية، مع المطالبات بوضع حد لرئاسة البارزاني وغيرهم ممن يسعون إلى مواصلة ذلك.

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية
الاثنين: ٢٥/٥/٢٠١٥

كسب السلام بعد القضاء على تنظيم "داعش"

انتصارات البيشمركة الإقليمية ولّدت آثارا واسعة النطاق بالنسبة للاستقرار الإقليمي. إذا كان صناع السياسة والمخططون العسكريون في الولايات المتحدة يرغبون في الاعتماد على الشركاء الكرد في تدمير تنظيم "داعش"، فيجب عليهم أن يفهموا الديناميات المحلية المعقدة لتحالفاتهم، والعواقب التي سيجنونها على المدى الطويل. من خلال توفير الأسلحة لحكومة إقليم كردستان دون قيد أو شرط، ودون تقديم الدعم المقابل للجماعات العربية السنية التي تعارض تنظيم "داعش"، وآثار التحالف غير المتعمدة على الطموحات القومية الكردية، تحول ميزان القوى في شمال العراق، وتعيد تنشيط الصراعات العميقة على الأراضي والموارد المتنازع عليها. يجب على التحالف أن يضع الضوابط على شركائه الكرد للتأكد من أن المساعدات العسكرية الخارجية لا يتم استخدامها - ولو بشكل غير مباشر - ضد المجتمعات المدنية العربية السنية الذين هم ليسوا جزءا من تنظيم "داعش". تحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يستمر الائتلاف في تقديم أسلحة إلى الكرد من خلال حكومة بغداد، والمراقبة عن كثب توزيع الأسلحة إلى داخل إقليم كردستان، ورصد الانتهاكات أو الضغوط ضد المدنيين من العرب السنة. يجب على الولايات المتحدة أيضا مواصلة العمل مع بغداد لتشجيع تطوير وتسليح الحرس الوطني السني ليكون على استعداد لقتال تنظيم "داعش" كجزء من قوى الأمن الداخلي.

التوترات داخل الطوائف الذي فرضه تهديد تنظيم "داعش"، يوجب على الولايات المتحدة وقوات التحالف أن يكونوا بمثابة حكم محايد، وليس كقوة أمنية دائمة. بدلا من ذلك، ينبغي على الإدارة الأمريكية أن تشجع حلفاءها الأكراد لوقف الاستيلاء على الأراضي من جانب واحد ودعم التنسيق المشترك بين حكومة إقليم كردستان وبغداد والمجتمعات الشيعية والجماعات العربية السنية والأقليات الذين لديهم مطالبات ومنافسة على الأراضي والموارد. كما ويجب على التحالف أيضا أن ينظر بعناية أكبر كيف أن استراتيجيته تؤثر على الدول المجاورة. تصاعد نفوذ حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني يستمر في تشكيل أولويات الأمن التركية التي لا تركز على هزيمة تنظيم "داعش" أولا. لتهدئة مخاوف تركيا، يجب على التحالف مواصلة تدريب وتسليح جماعات المعارضة العربية السورية المعتدلة، وتأكيد التزام التحالف لدعم وحدة الأراضي العراقية، والتنسيق مع أنقرة في إطار سعيها لتأمين حدودها ضد حزب العمال الكردستاني وتنظيم "داعش".

ترك الحملة ضد تنظيم "داعش" دون مراقبة ستؤدي إلى تفاقم القضايا الإقليمية والسياسية الحساسة، مما يعيد المنطقة إلى مزيد من الفوضى. تجنب هذه النتيجة يجب أن يكون جزءا أساسيا من استراتيجية الولايات المتحدة لمواجهة تنظيم "داعش". يجب على التحالف أن لا يسعى فقط إلى هزيمة تنظيم "داعش" في نهاية المطاف، ولكن لمحاولة ضمان الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل بعد انتهاء حملة مكافحة التنظيم الارهابي.

رابط المقال: https://goo.gl/qGE5NY

أهداف المركز

١- إيجاد وبناء الوعي الاستراتيجي الشمولي .

٢ - إشاعة ثقافة وطريقة التفكير الاستراتيجي المعولم بين النخب المتصدية للعمل العام .

٣ - إيجاد ثقافة ووعي التواصل مع كل ألوان وتيارات المجتمع .

٤ - إيجاد جسور التقارب والتفاهم مع الآخرين، وإشاعة ثقافة احترام الآخر والتسامح معه .

٥ - محاربة ثقافة التعصب وعدم احترام الآخر ولا سيما المعارض .

٦- إشاعة روح الشورى والديمقراطية .

٧ - نبذ ثقافة العنف والإرهاب .

٨ - تعميم ثقافة احترام حقوق الإنسان .

٩ - تشجيع مؤسسات المجتمع المدني .

الإصدارات المقترحة

١- النشرة الاستراتيجية اليومية.

٢- التقرير الاستراتيجي الأسبوعي.

٣- التقرير الاستراتيجي الشهري.

٤- (التقرير الاستراتيجي الفصلي) كل ثلاثة أشهر.

٥- التقرير الاستراتيجي السنوي.

٦- دراسات وأبحاث ومقالات مترجمة تتعلق بالعراق خاصة.

٧- كتب استراتيجية ملخّصة.

٨- كراسة المتابع الاستراتيجي التي تسلط الضوء على الموضوعات والأحداث العالمية الاستراتيجية الكبرى.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء